الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

آليّات الإصلاح

والتعافي الاقتصادي

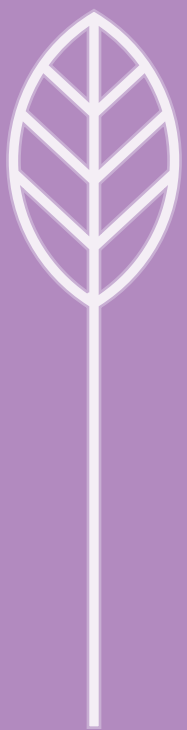

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها كما لا تمثل بالضرورة رأي الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ أو الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

ملاحظة

أعدت هذه الدراسة (آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي) ضمن إطار مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، الممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). وقد نُفذ المشروع بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). يهدف هذا المشروع إلى توفير منصة للّيبيين على المستويين الوطني ودون الوطني لمناقشة وتطوير رؤية اجتماعية واقتصادية لليبيا[1]، بالإضافة إلى مناقشة الخيارات السياساتية ذات الصلة والتي يحتاج الليبيون إلى تبنّيها لدعم تلك الرؤية وتعزيزها. كما تتناول المنصة التحديات الهيكلية المتمثلة في صياغة عقد اجتماعي جديد وإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة وتعزيز إطار التنمية المستدامة للبلاد.

تشكل هذه الدراسة جزءاً من مجموعة الخيارات السياساتية (ثماني دراسات)[2] المرتبطة بوثيقة الرؤية المشار إليها، والتي قامت الإسكوا بإعدادها بالتعاون مع مجموعة خبراء ليبيين. من شأن هذه الدراسات المساهمة في تنفيذ الرؤية ومعالجة التحديات وتسهيل عملية رسم سياسات واستراتيجيات تأخذ في الحسبان الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية للرؤية.

---

1 رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات.

2 عناوين هذه الدراسات:

1. نحو هوية وطنية جامعة في ظلّ دولة العدالة المواطنية.
2. منظومة الحماية الاجتماعية.
3. رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين.
4. دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي.
5. تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا: دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقل، وأمن إنسانيّ مستدام.
6. ترميم الثقة وإجراء المصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي.
7. بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي.
8. **آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي.**

ملخّص تنفيذي

الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعيّ يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلّي. وتتعدّى النفقات العامّة إجمالي الإيرادات المحصّلة، ويخصص معظمها للإنفاق الاستهلاكي الذي تستحوذ المرتبات والأجور على الحصّة الأكبر منه، في حين أنّ نسبة الإنفاق التنموي – الذي يُتَوَقّعُ منه أن يخلق وظائف ودخولاً تنموية إضافية – لا تتعدّى 7.5 في المائة من إجمالي النفقات. وأدى هذا التشوّه في النفقات إلى ارتفاع قِيم التضخّم في الاقتصاد وارتفاع معدّل الفقر بين السكّان.

والحاجة إلى معالجة تركيبة المالية العامة في ليبيا أصبحت من أهم القضايا الملحّة. إلّا أنّ ذلك يتطلّب اتخاذ خطوات وإجراءات جريئة ومنضبطة لتحقيق التعافي الاقتصادي المنشود، حيث يجب التركيز على تنويع الاقتصاد الوطني والابتعاد عن اعتماد مصدر أوحَد للدخل. كذلك ينبغي معالجة قضايا ملحّة أخرى مثل ارتفاع عدد موظّفي القطاع العام الذي يضمّ حالياً 85 في المائة من القوى العاملة، وترشيد الدعم السلعي، وضبط دعم المحروقات التي تُهرّب نسبة منها إلى دول الجوار، ودعم تطوير القطاع الخاص وتهيئته للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد، والانفتاح على العالم باعتماد تجارة العبور، والسماح للمستثمرين الأجانب بالعمل في الاقتصاد المحلّي بما يضمن نقل المعرفة التخصّصيّة من الخارج وخلق وظائف جديدة.

تحتاج هذه الخطوات وما يشابهها إلى آليّات وخطط عمل محدّدة لضمان نجاحها، ومنها على سبيل المثل لا الحصر: تطوير جلّ التشريعات النافذة وتعديل صياغتها لتواكب التغييرات المطلوبة، وكفّ يد الدولة عن احتكار العمل والتصرّف في معظم الأنشطة التجارية، والسماح للأجانب بالاستثمار والتملّك، والتوسّع في تقديم الخدمات وتطوير البنى التحتية، وغير ذلك من الآليّات. ويُشترَط في هذا كلّه الحفاظ على سياديّة الدولة، وتحديد الأوجه التي يمكن الاستثمار بها بصورة دقيقة.

مقدمة ونبذة تاريخية

تُعدّ القضايا الاقتصادية من بين القضايا الأكثر تأثيراً على قيام الدولة وسيرورتها، وما قد يعترضها من مشاكل. في الحالة الليبيّة الراهنة، الاقتصاد ريعي بشدّة. وهو، بشكل عام، اقتصاد صغير الحجم نسبيّاً لجهة مساهمته في الاقتصاد العالمي. كما أنّه يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية لتوفير احتياجاته من مختلف السلع والخدمات حيث يعتبر معدّل الانكشاف الاقتصادي عالياً، وقد سجّل معدّلاً وسطيّاً وصل إلى 84 في المائة في السنوات 2010 إلى2017 (Abu sneineh, 2018).

ولكن، قبل طرح أي آليات تعافٍ للاقتصاد الليبيّ، يجب النظر إلى التشوهات الحقيقية التي يواجهها، ومنها على سبيل المثال:

الإيرادات: يعتمد الاقتصاد بشكل رئيس على مبيعات النفط التي تشكل أكثر من 95 في المائة من الصادرات و90 في المائة من الإيرادات الحكومية. وبشكل عام، الناتج المحلّي النفطي هو العمدة الأساسيّة للاقتصاد، في حين أن الناتج المحلّي الإجمالي غير النفطي يساهم بصورة ضعيفة، إذ يشكّل 32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و7 في المائة من الإيرادات العامة فقط (مصرف ليبيا المركزي، 2018).

النفقات: أما في ما يخصّ النفقات، فلا يزال الجزء الأكبر منها يُخصّص للنفقات الاستهلاكية والتي تشكل أكثر من 92.5 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. وتهيمن المرتّبات والأجور على جلّ هذه النسبة، في حين أن الإنفاق التنموي والاستثماري لا يتعدّى نسبة 7.5 في المائة من إجمالي النفقات العامة (ديوان المحاسبة الليبي، 2017). ويتعارض هذا الواقع مع التشريعات النافذة، وخصوصاً تلك المرتبطة بقانون التخطيط، والتي تنصّ على ضرورة ألّا يقلّ الإنفاق التنموي والاستثماري عن 70 في المائة من إجمالي النفقات.

عجز الميزانية: مُوِّلت الميزانيات العامة للسنوات الأخيرة بالعجز. ولا يزال عجز الموازنة مرتفعاً للغاية، ويتم تمويله بشكل كبير من خلال الاقتراض من المصرف المركزي الليبي والمصارف التجارية. يُعزى هذا العجز إلى عوامل متعدّدة، من قبيل الإنفاق العام غير المنضبط، وانخفاض الإيرادات نظراً للاضطرابات السياسية المستمرّة، والاقتتال على مصادر النفط، بالإضافة إلى الفساد وسوء إدارة الأموال.

الدين العام: ثمّة دين عام معلن وناتج بشكل أساسي من عجز الميزانية. ويقدّر الدين العام بمبلغ 140 مليار دينار ليبي. إلا أنّ هذا الدين العام المعلن لا يُعتبر كلّ الدين المستحقّ على الدولة الليبية، إذ ثمّة بعض الالتزامات الإضافيّة الناتجة عن قرارات وقوانين صادرة يمكن أن تؤثّر في قيمة الدين العام، مثل قراري مجلس الوزراء رقم 641 لسنة 2013 الخاصّ بزيادة مرتبات العاملين في القطاع الإداري، ورقم 642 للسنة نفسها الخاصّ بالعاملين في قطاع النفط، ومثل القوانين الخاصة بمنحة العائلة وزيادة مرتبات الشرطة والتعليم العالي، وغير ذلك من التشريعات التي تبلغ قيمتها التقديرية ما يقارب 100 مليار دينار ليبي حتى عام 2019، وباستحقاق سنويّ يقدر بحوالي 12 مليار دينار ليبي (الإسكوا، 2020).

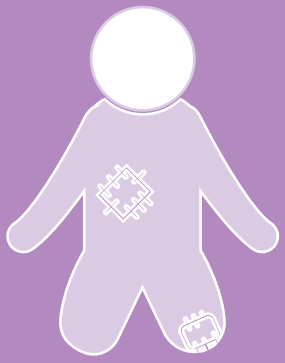

التوظيف والبطالة: تسجّل ليبيا أحد أعلى معدّلات البطالة في العالم، الذي وصل إلى 19 في المائة في عام 2012، ولم يتحسّن كثيراً بعد ذلك، إذ سجل 17.3 في المائة في عام 2019 (Abuhadra and Ajaali, 2014). ومن المتوقّع أن تبقى هذه النسبة عند المعدّل نفسه تقريباً في السنوات القليلة المقبلة. توظّف الحكومة ما نسبته 85 في المائة تقريباً من جميع الليبيين في سوق العمل (البالغ عددهم 1.8 مليون عامل) حيث بلغ إجمالي عدد موظفي القطاع العام 1,569,000 موظّفاً (ديوان المحاسبة الليبي، 2017). ولا يشمل هذا العدد أعدادَ مَن تُدفع مرتّباتهم من قِبل الحكومة المؤقّتة ولا سيما منتسبي المؤسسة العسكرية وبعض القطاعات الأخرى. إن غياب قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة واقتصار التوظيف على القطاع الحكومي يتسبّب في ارتفاع نسب البطالة وتكدس الوظائف الحكومية ببطالة مقنعة (أي بالموظفين الذين يتقاضون مرتبات ولا يقدمون أي خدمات).

الفقر: تشير الدراسات إلى أن تقديرات الفقر في ليبيا مرتفعة حيث إنّ حوالي ثلث الليبيين يعيشون تحت خط الفقر (Abderrahim-Ben Salah, 2018). إلا أنّه لا يمكن حساب نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر في ليبيا بدقّة، وذلك لتفاوت طريقة احتساب هذه النسبة طبقاً لتفاوت سعر صرف الدينار الليبيّ أمام الدولار. فخط الفقر الدولي يُحدّد حاليّاً عند مستوى 1.25 دولار للفرد في اليوم، فيما يُقدّر دخل الفرد اليومي في ليبيا بحوالي 7.559 دينار، أي ما يعادل 5.3 دولار في اليوم طبقاً للسعر الرسميّ للصرف قبل التعديل. ووفقاً لسعر الصرف هذا، تكون نسبة مَن هم تحت خطّ الفقر أقلّ. ولكن، بعد تعديل سعر الصرف، أصبح دخل الفرد اليومي يعادل 1.69 دولار وهو ما يعني أنّ نسبة مَن هم على أعتاب خطّ الفقر صارت أكبر. ثمّ إنّ الأسعار في السوق الموازية في كانون الأول/ديسمبر 2016 وصلت إلى 6.23 دينار ليبي مقابل الدولار (نقداً)، أيّ أنّ الدخل اليوميّ (7.559 دينار) بات لا يزيد عن 1.21 دولار في اليوم، ممّا يعني انحدار قسم أكبر من المواطنين إلى ما دون خطّ الفقر. ومؤخّراً في عام 2020، انخفضت الأسعار إلى 5.5 دينار ليبي مقابل الدولار في التعاملات النقديّة، وارتفعت إلى 6.5 دينار مقابل الدولار في تعاملات الصكوك المصرفية، وهو ما يعقّد احتساب النسبة الفعليّة لمَن هم تحت معدل الفقر العالمي في ليبيا.

الفساد: إن الفساد الإداري والسياسي والمالي في ليبيا من أهم معوقات بناء الاقتصاد الليبي وسبب أساسي في فشل كلّ محاولات الإصلاح التي انتهجتها الدولة منذ زمن. وطبقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية حصلت ليبيا على 17 نقطة من أصل 100 في مؤشّر النزاهة (هيئة الرقابة الدولية، 2017)، ويظهر ذلك جليّاً في حجم الإنفاق الذي تتكبّده الدولة على مشاريع التنمية ولكن من دون أن تتجلى نتائجه أو تُرى على أرض الواقع. وحاولت الأجهزة الرقابية تعزيز مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد في المؤسسات العامة، حيث قامت بالتحقيق في قضايا متعلقة بالفساد واختلاس المال العام، والتقصير في حفظه وصيانته واستعماله في غير الأغراض المخصصة له، والتلاعب في القروض والتسهيلات المصرفية، وفتح حسابات مصرفية بطرق مخالفة للقانون (هيئة الرقابة الدولية، 2017). إلّا أنّ هذه الإجراءات لم تُترجَم إلى حلول فاعلة وبقيت مشكلة استشراء الفساد مستفحلة حتى في الأجهزة الرقابية نفسها. ومن أهم أسباب الفساد في ليبيا الوساطة والمحاباة (خاصة

في تمكين الأقارب من الوظائف والتعاقدات)، والتواطؤ والرشى واستغلال المنصب للمصالح الخاصة والمضاربة في النقد الأجنبي والتحايل والاحتكار.

وبالنظر إلى هذه العوامل مجتمعةً، فقد أصبح من الضروري نشر ثقافة الإصلاح والتعافي الاقتصادي وإبراز مدى الحاجة إليها في ليبيا، وخصوصاً ما يتعلّق بقيم الشفافية، ومحاربة الفساد، والمشاركة في اتخاذ القرارات، والتي تؤدّي جميعها إلى الخروج من الأزمات المتعاقبة التي تجتاح الاقتصاد. كما تبرز الحاجة إلى مراجعة التشريعات وآليات المراقبة والتنفيذ النافذة، كإجراءات التعاقد والعطاءات الحكومية والتوظيف وغيرها.

أولًا- المنهجيّة المتّبعة

قام فريق الإسكوا وعلى مدى سنة كاملة بإعداد دراسات تمهيدية لتحديد وتحليل التحديات الواقعية أمام الاقتصاد الليبي، واستندَ في ذلك إلى بيانات رسمية صادرة عن جهات حكومية. ومن ثم اقترح الفريق البحثيّ آليات إصلاحية لتطوير وتعافي الاقتصاد الليبي وعرضها على 88 خبيراً ليبيّاً لتقييمها واقتراح إضافات وإيضاحات مناسبة. ثم حدد المواضيع ذات الأولوية، خاصة ما يتعلّق بالإصلاح والتعافي الاقتصادي، وطرحها لحوار مجتمعي واسع شمل فئات مجتمعية مختلفة، منها: موظفو القطاعين العام والخاص، وذوو الإعاقة، وممثّلون عن كلّ المناطق الجغرافية الليبيّة. وامتدّ الحوار على مدى ثماني حلقات نقاش أسهم فيها 262 مشاركاً ليبيّاً، وتم استلام أكثر من 857 مساهمة مكتوبة. وأفضت هذه الجهود جميعها إلى توصيات وأولويات مهمّة لإعداد رؤية مستقبلية وطنية وموحّدة. ثم جُمعت كل البيانات المحصلة السابقة وأعيدت صياغتها وطرحها في جلسة تحقُّق شارك فيها 81 مواطناً من خلفيات وفئات مختلفة.

ثانياً- الخيارات والسياسات المقترحة

تنويع الاقتصاد

إنّ تنويع مصادر الدخل من الضرورات الحتميّة لتطوير الاقتصاد الليبي، لأنّ النفط والموارد الطبيعية آيلة بطبيعتها إلى النضوب، فضلاً عن عدم قدرة الدولة الليبية على السيطرة على أسعار المنتجات النفطية، حيث إنها تُسعَّر وفق أسعار عالمية. كما أن صناعة النفط محفوفة بعدد من التحدّيات منها، على وجه الخصوص، المحاولات الحثيثة لدول العالم لتجنّب الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للطاقة واعتماد مصادر أخرى، كالنفط الحجري والطاقات المتجددة وغيرها. وهذا ما يجعل الاقتصاد الليبي في خطر حقيقي. يُضاف إلى ذلك الاقتتال والتدخل في إنتاج النفط في ليبيا، والذي شوهد في عام 2013، وهو ما أدى إلى إيقاف الإنتاج لعدة سنوات وانخفاض الناتج المحلي الليبي إلى إرقام غير مسبوقة، وتأثّر المواطن بشكل مباشر. إلا أن إيرادات قطاع النفط ستكون الركيزة الأساسيّة لأي تطوير مستقبلي في الاقتصاد الليبي، فلا يمكن أن يُترك دونما تطوير وتحديث وتنويع. لذا يجب أن يكون الاهتمام بالقطاع النفطي من الأولويات بالإضافة إلى تطوير ودعم قطاعات اقتصاديّة أخرى.

يجب أن يركّز التنويع الاقتصادي على القطاعات ذات الميزة التنافسية في الاقتصاد الليبي مع الاقتصاديات الأخرى ومنها:

- **القطاع النفطي:** لدى ليبيا القدرة على رفع الإنتاج إلى أكثر من 3 ملايين برميل يومياً. ولكن، يتوقّف ذلك على فعاليّة أنشطة التنقيب والتطوير، وصيانة وتطوير المصافي الحالية، وإنشاء مصافٍ جديدة وبقدرة استيعابية كبيرة. ستساهم هذه الخطوات، إن تحققت، في سدّ الحاجة المتزايدة إلى الواردات.
- من وقود السيارات والزيوت حيث تعوّض الكميات المنتجة محلّيّاً حاجة الطلب المحلي. وفي قطاع البتروكيماويات، ثمّة فرص للنمو الاقتصادي والتنويع، وذلك عن طريق التحول إلى استخدام سوائل الغاز الطبيعي بدلاً من أنواع الوقود الأخرى. ويمكن كذلك تلبية الطلب على الكيماويات الزراعية (الأسمدة)، مثل النيتروجين، والأسمدة المخلوطة أو المعقدة، عبر إنتاجها محليّاً.
- **القطاع الصناعي:** تملك الدولة الليبية شركات عامة كبيرة، كشركة الحديد والصلب، والشركة العامة للخردة. ويمكن تطوير صناعات أخرى كصناعة الألمنيوم الكثيفة الاستهلاك للطاقة، حيث إنّ ليبيا تمتلك عاملَي الطاقة والموقع للتنافس في هذا المجال. أيضاً، وبعد عام 2011، لوحظ في الجنوب والجنوب الشرقي للبلاد توفّر كميات من الذهب الخام والتي يتم التنقيب عنها وتصديرها بطرق غير شرعية. إنّ إنشاء مناجم ومصانع لتطوير الذهب قد يخلق فرصاً جدّيّة ويسهم في نقل معرفة جديدة إلى السوق الليبية. وتحتاج الشركات العامة المتخصصة في صناعة الكابلات والأسلاك الكهربائية وصناعة المواسير إلى تطوير وتدريب القوى العاملة فيها، وإلى إشراك القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في أعمالها، وذلك لتساهم في تطوير القطاع الصناعي وتوفير الاحتياجات المحلية، وربما لتباشر التصدير إلى بعض الدول المجاورة.

- **القطاع السياحي:** إنّ الموقع الجغرافي للدولة الليبية على البحر الأبيض المتوسط بالقرب من الدول الأوروبية والإرث التاريخي الذي تزخر به من العوامل التي تخلق فرصة حقيقية للجذب السياحي. ويمكن للشركات الأجنبية لعب دور مهم في تطوير قطاع السياحة نظراً لنقص الخبرة المحلية.
- **القطاع الزراعي:** لا يمكن أن يُعوّل على الزراعة كقطاع رئيس لتنويع مصادر الدخل في ليبيا. ولكن، يُمكن التعويل على الزراعة المحليّة لتخفيض القيمة الاستيرادية وتغطية المتطلّبات المحلية من الخضروات والفواكه والحبوب. ويجب التركيز على المنتجات ذات القيمة العالية والتي يمكن أن تكون قادرة على المنافسة، مثل التمور والزيتون وزيت الزيتون. كذلك الأمر بالنسبة إلى قطاع الثروة الحيوانية الذي يحتاج إلى مناطق رعوية وأعلاف، فإنّه يجب أن يركّز على تغطية المتطلّبات المحلية كالألبان والبيض واللحوم. أما القطاع السمكي، فيمكن أن يخلق فرص عمل جيدة وأسواقاً للتصدير.
- **قطاع البناء والإنشاءات:** يرتبط قطاع البناء أكثر من أي قطاع آخر بالنمو الاقتصادي والتنمية. ومن دون تنمية هذا القطاع لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية، مثل تحسين البنية التحتية، وزيادة المعروض من المساكن العامة. ولن يكون بالإمكان العمل على تطوير السياحة في ليبيا. ونظراً لمخلّفات الحروب والدمار الكبير الذي لحق بالقطاع الإسكاني والبنية التحتية، من المتوقع أن يكون الطلب على الإسكان والبنية التحتية قويّاً وذا أولوية في الفترة المقبلة. ومن المتوقع أن تكتسب الشركات المحلية المنخرطة في أعمال الإنشاء خبرة عالية نظراً للدمار المتنوع في البنية التحتية والحاجة إلى الإسكان. ومن ثم، يمكن لهذه الشركات في المستقبل أن تنافس عالميّاً بناءً على خبرتها في هذا المجال.
- **القطاع المالي:** سيؤثّر تطوير القطاع المالي بشكل فعّال في جُلّ القطاعات الاقتصادية المستهدَفة للتطوير، وذلك من خلال توفير تمويل للمشاريع، خاصة الصغيرة منها والمتناهية الصغر، وتعزيز مبدأ الشفافية في الشركات العملاقة بعد إدراجها في سوق المال التي تشترط الإفصاح عن العمليات والمراكز المالية بشكل دوري وشفاف، وفتح فرص استثمارية جديدة، وتشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم في السوق الليبية. ويمكن أن تكون السوق الليبية الوجْهَة المالية الجديدة للاستثمار المالي (مثل دبي وسنغافورة).
- **قطاع الاتصالات والمعلوماتية:** إنّ اهتمام الدولة بقطاع الاتصالات والمعلوماتية أمر أساسيّ في تطوير الاقتصاد. كما أنّ تبنّي الحكومة والتجارة الإلكترونيتَين يمكن أن يساعد بشكل كبير في تنوع الاقتصاد الليبي، خاصة وأن ليبيا ذات مساحة جغرافية كبيرة، والمدن فيها مترامية الأطراف وعدد سكانها محدود، ولذا فإن آليات الحكومة الإلكترونية والتركيز على التجارة عبر الإنترنت سيساهم بشكل كبير في تطوير قطاع التجارة والخدمات. كما يمكن أن تصبح ليبيا مركزاً تكنولوجيّاً لتطوير البرمجيات وتحديثها أو مركز اتصالات (Call Centre) لشركات ومؤسسات أخرى تحتاج للتواصل باللغة العربية وذلك إذا ما تم تطوير القطاع والبنية التحتية واستقطاب الكفاءات والخبرات الدولية في المجال.

ولتحقيق هذه الاستراتيجيات يجب تبني خطط تنفيذية صارمة تتضمن توزيعاً واضحاً للمسؤوليات وتصوراً دقيقاً لآليات التنفيذ والتمويل، والتأكيد على أنّ إصلاحات تنويع وتقوية الهياكل الاقتصادية لا بد من أن تنفَّذ بشكل مستمر ووفق أهداف كمّية وأدوار مناطة بالجهات المسؤولة، بغض النظر عن التطورات الظرفيّة.

تجارة العبور

ثمّة مميزات عديدة يمكن أن تساهم في نجاح تجارة العبور في ليبيا وتفعيل استخدام المناطق الحرّة، وذلك لأن المساحة الجغرافية كبيرة في ليبيا وتُمكّن من إنشاء مناطق صناعية وخدمية حرّة على طول الساحل أو في قلب الصحراء بمحاذاة الدول الأفريقية المجاورة. كما أنّ الموقع الجغرافي للدولة الليبيّة مهم وتنافسي، ويمكن أن يربط بين جنوب أوروبا وأفريقيا وشمال أفريقيا. هذا بالإضافة إلى توفّر الطاقة اللازمة (خاصة للمشاريع الصناعية) وطبيعة القانون الليبي الذي يعطي مزايا مشجّعة للمناطق الحرة من خلال القوانين السارية في القطاع التجاري.

تتميز المناطق الحرّة بمزايا كَفِلها قانون المناطق الحرة رقم 14 لسنة 2010، منها الحق في إنشاء بيئة استثمارية كاملة تشمل استخدام لغات أخرى في المعاملات الرسمية، وإنشاء محاكم ومراكز تحكيم وأسواق مال متخصصة، بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب والرسوم الحكومية، وحماية رؤوس الأموال المستثمرة، وإنشاء الشركات والمؤسسات الخدمية. ومن ثم فإنّ المداخيل التي تحققها هذه المناطق يُستفاد منها في بناء وتطوير البنى التحتية للدولة.

بناء الاقتصاد الخاص واستيعاب القطاع غير الرسمي

يمكن للقطاع الخاص أن يخلق فرصاً كبيرة تستوعب الخريجين الجدد من مؤسّسات التربية والتعليم وكذلك الأعداد التي يتم الاستغناء عنها من القطاع الحكومي. هذا فضلاً عن قدرة القطاع الخاص على نقل المعرفة بسرعة من الخارج إلى الاقتصاد المحلّي، وتكيُّفه السريع مع المتغيّرات السياسية والاقتصادية بعكس الشركات المملوكة من القطاع العام. كما أنّ نشاط القطاع الخاص يخلق روح التنافس ويساهم بشكل فعّال في تزايد إيرادات الدولة من الضرائب والضمان وغيرها. إلّا أنّ الاقتصاد الخاص المحلي يحتاج إلى إعادة تأهيل لتعزيز قدراته التنافسية، وذلك عبر تطوير البنى الأساسية وتعزيز قدرة ترابط المؤسسات الحكومية الداعمة، مثل القطاع المصرفي والتسجيل العقاري والمخططات الحضارية. وثمّة حاجة أيضاً إلى إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالاقتصاد الخاص لا سيما في مجال الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الخصخصة

من خلال دراسة تجارب بعض الدول التي انتهجت الخصخصة في إعادة هيكلة وتطوير اقتصادها يُلاحظ أنّ الخصخصة يمكن أن تكون إجراءً محفوفاً بالمخاطر ويضع سيادة الدولة وأمنها في خطر، بالإضافة إلى مشكلة استفادة مجموعة معيّنة من المتنفّذين، حصراً، من هذا الإجراء. كذلك، يمكن أن تنعكس إجراءات الخصخصة سلباً على المواطن، حيث إن الشركات الخاصة يحرّكها عادةً الربح أكثر من أي هدف آخر، وهذا ما يظهر في عدد موظفيها ونوعية الخدمة المقدّمَة، على العكس من المؤسسات العامة التي تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وأمنية محدّدة، متجاوزةً بذلك الهدف المادي. إلا أن خصخصة الشركات العامة المترهّلة المستنزفة للدعم الحكومي (الذي يُفتَرَض أن يتوجّه إلى دعم التنمية والإعمار) قد يكون حلّاً مثالياً. كذلك يُتوقّع أن تكون الخصخصة عاملاً جاذباً لدخول المستثمرين الأجانب واستثمارهم في السوق الليبية، كما أنها ستساهم بشكل كبير في تطوير العاملين وتأهيلهم وخلق سوق منافس.

تشجيع الاستثمار الأجنبي

يمكن للاستثمارات الخارجية المساهمة في إعادة الإعمار وبناء البنية التحتية، وإنشاء المصانع والشركات التجارية والخدمية، وضمان نقل المعرفة من الخارج إلى الاقتصاد الليبي، وتوظيف الليبيين وتطوير خبراتهم، والتأثير إيجاباً في بيئة الأعمال. كما أن المستثمرين الأجانب عادة ما يُدْعَمُون من قِبل حكوماتهم وهو ما يساعد في بناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع دول الخارج. إن مشاريع إعادة الإعمار والموقع الجغرافي الليبي ومخزونات الطاقة يمكن أن تشكل عوامل جذب مهمة للمستثمرين الأجانب لدخولهم إلى السوق الليبية.

إدارة الموارد الطبيعية والتوزيع العادل للثروات

تُعدُّ مشكلة توزيع الدخل في الدول النامية من المشاكل المهمة، وذلك لاتّصالها الوثيق بمستويات المعيشة لكل فئات المجتمع، وبخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض. ثمّة خلاف حول ما إذا كان يجب توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، أو اللجوء إلى ترشيد إدارة الموارد الطبيعية التي تؤثّر إيراداتها في مستوى حياة المواطن. فالتخوّف لدى بعض الباحثين من إدارة الموارد الطبيعية سببه استمرار فرص الفساد والاحتكار والاحتيال على الأموال المنتَجة من الموارد الطبيعية وتقوية الشبكات الإجرامية وزيادة نفوذها وقوّتها. في حين أنّ بعض المهتمين يرى أن التوزيع العادل والمباشر للثروة على المواطنين سيضيّع فرصة كبيرة على الدولة لإنشاء البنى التحتية واستثمارِ هذه الأموال الاستثمارَ الأمثل الذي سيساهم في تطوير البيئة الاقتصادية والمجتمع.

مكافحة الفساد

إنّ توخّي الشفافية وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة حول الإنفاق الحكومي، والسماح بتداولها في وسائل الإعلام، وإقرار مبدأ المساءلة، وإخضاع مسؤولي الدولة للمساءلة القانونية والإدارية، وحثّ الجهات القضائية على إعلان نتائج التحقيقات والأحكام الصادرة في قضايا الفساد الإداري والمالي، كلّها إجراءات يُؤمَلُ منها أن تساهم في الحد من ظاهرة الفساد. كما أن التقليل من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من شأنه أن يؤثّر بشكل إيجابي في التقليل من الفساد.

ثالثاً- المضي قدماً

إن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي تشتمل على عددٍ من التدابير والإصلاحات المالية والنقدية. وقد تأكّدت في هذا الإطار أهمية تسريع الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية ومصادر الإيرادات العامة، وذلك لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي.

إن برامج الإصلاح الاقتصادي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية والمالية. وفي الاقتصاد الليبي، جرت عدة محاولات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي، إذ إنّ محاولات التصحيح الذاتي فشلت في استهداف أهم المؤشرات الاقتصادية. ويُعزى ذلك إلى عجز ميزان المدفوعات بسبب إيقاف إعادة تصدير النفط، وإلى استمرار تفشي ظاهرة الفساد بسبب الانقسام السياسي، وغير ذلك من الأسباب.

ولتحقيق نمو اقتصادي يجب التركيز على جملة من الإجراءات منها:

برامج الإصلاح الاقتصادي

لتحقيق نمو اقتصادي يجب التركيز على جملة من الإجراءات منها:

إعادة هيكلة المالية العامة بما يتماشى مع الأنظمة والمعايير العالمية، خاصة المحاسبية منها

العمل مع السلطة التنفيذية على اقتراح آليات لإلغاء الدعم غير المدروس، واستبداله بآليات نقدية أو مزايا اقتصاديّة تنافسيّة

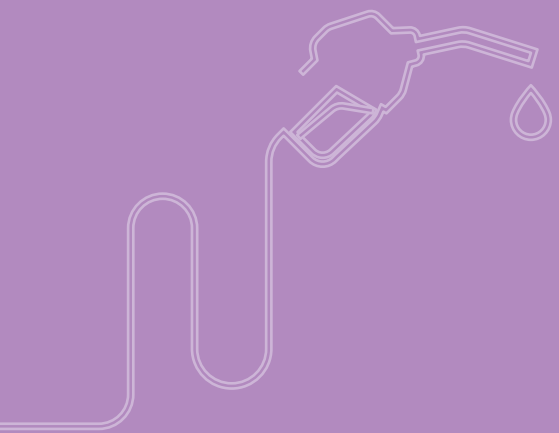

في ما يخصّ المالية العام.

- إعادة هيكلة المالية العامة بما يتماشى مع الأنظمة والمعايير العالمية، خاصة المحاسبية منها.
- وضع آليات وخطط عمل لتقليل النفقات الاستهلاكية والتركيز على النفقات التنموية التي تخلق فرصاً استثمارية وفرصَ عمل لموظفي القطاع العام وتساهم في استيعاب مشكلة البطالة في السوق.
- التركيز على تطوير وتحديث طرق تحصيل الإيرادات والرسوم في ما يخص الإيرادات غير النفطية، مثل الضرائب والجمارك وغيرها.
- العمل مع الجهات التنفيذية لتقليص عدد موظفي القطاع العام، والاتجاه إلى خلق فرص عمل بديلة في القطاع الخاص غير الحكومي.
- إلغاء تعدد أسعار صرف العملة، والتركيز على السعر الواحد لجميع المعاملات الحكومية وغير الحكومية، شرطَ اقتراح السعر العادل والذي يمكن الدفاع عنه بصورة مستدامة.
- العمل مع السلطة التنفيذية على اقتراح آليات لإلغاء الدعم غير المدروس، واستبداله بآليات نقدية أو مزايا اقتصاديّة تنافسيّة.
- سنّ قانون جديد للمشتريات والمناقصات الحكومية.

في ما يخص تنويع الاقتصاد والتخلّص من هيمنة النفط عليه

- رسم خطط استثمارية وتحديد المشاريع المستهدَفة بالتنفيذ وذلك طبقاً للموارد الطبيعية المتاحة والخصائص المتوفّرة لكل منطقة أو مدينة.
- تعديل التشريعات النافذة لتتماشى ومخططات المرحلة القادمة خاصة في ما يخص قوانين النشاط التجاري والضرائب وتشجيع الاستثمار والملكية العامة.
- العمل على تطوير وتنمية القطاعات المؤهلة ذات الميزة التنافسية والقيمة الاقتصادية المضافة للاقتصاد الوطني، مثل قطاع الخدمات والتجارة الحرة والعبور والزراعة والصناعات النفطية والبتروكيماويات، وغيرها من القطاعات الحيويّة لعمليّة التنمية البشرية.

- التركيز على دعم وتطوير قطاع السياحة والطاقة الشمسية والطاقة النظيفة المستدامة واستغلال الرياح لإنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة والمتجدّدة.
- رفع القيود وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية، سواء بشكل مستقل أم بالمشاركة مع القطاع العام، وتقليل دور احتكار الدولة للأنشطة، وسَنّ التشريعات اللازمة لمثل هذه المشاركات.
- التحوّل نحو الصناعات الصغرى والمتوسطة والمتناهية الصغر، ودعم وتشجيع الشباب والنساء للاتجاه نحو المشاركة فيها، وتوفير التمويلات اللازمة لهذه المشاريع.
- تعزيز اللامركزية والحكم المحلي وتقليل الاعتماد على المركزية، وتفعيل دور البلديات أو المحافظات للمشاركة في التنمية، وتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية والتنموية بالشراكة مع القطاع الخاص، وخلق فرص توظيف وبناء الكوادر البشرية الشابّة.

في ما يخص تجارة العبور والمناطق الحرّة

- العمل على وضع خطط تنفيذية للمناطق المستهدَفة بتجارة العبور، سواء على ساحل البحر أم في الداخل الليبيّ.
- مراجعة التشريعات النافذة في ما يخص المناطق الحرة وتجارة العبور، خاصة القانون رقم 14 لسنة 2010 والقوانين ذات الصِّلَة.
- وضع الخطط التنفيذية لتطوير البنى التحتية لمشاريع تجارة العبور، وكذلك الخطط التنفيذية لتوفير العمالة الماهرة، سواء بتدريب الكوادر البشرية المحلّية أو بالسماح بالعمالة الوافدة المتخصصة.
- تطوير أو بناء الموانئ والمطارات والطرق المستهدَفة لتوفير خدمات تجارة العبور.
- تهيئة بيئة الأعمال المحلية العاملة في مجال تجارة العبور للمنافسة العالمية، خاصة الأسواق ذات الخبرة العالمية في خدمات الترانزيت والمناولة والشحن، وذلك بالشراكة مع الشركات الدولية المتخصصة أو إعطاء مزايا تنافسية لاستقطاب الخبرات الأجنبية، وتوفير التدريب والتأهيل والمتابعة المستمرة لمتغيرات القطاع، والاستجابة السريعة لهذه المتغيرات، سواء على المستوى التشريعي أم التنفيذي.
- التركيز على تفعيل شراكة القطاع الخاص في تنفيذ الأعمال، المحلي منها والأجنبي، بالإضافة إلى تعزيز مشاركته في إدارة وتشغيل وتطوير المناطق المستهدَفة وبُناها التحتية.

في ما يخص بناء القطاع الخاصّ واحتواء القطاع غير الرسمي

- إعادة النظر في التشريعات والإجراءات الحالية المتعلقة بالتجارة وأصحاب الأعمال، خاصة التشريعات المتعلقة بصغار المستثمرين وبالضرائب وتأسيس الشركات، وهي قوانين تحتاج إلى مراجعة وتطوير بما يتماشى مع الرؤية المستقبلية المنشودة.
- تفعيل وتطوير غرف التجارة والصناعة والزراعة واتّحاد عام الغرف، وذلك للتواصل مع العالم الخارجي وتطوير الأعمال ونقل المعرفة.
- معالجة تحديات التمويل الشاملة وسيطرة القطاع العام على المصارف التجارية، ومحدودية الخبرة المالية للموظفين العاملين، وصعوبة السماح للمصارف الأجنبية وشركات التمويل بالدخول إلى السوق الليبية، وعدم وجود مؤسسات متخصصة بدراسة ذمة المَدين وخلفيّته المالية لعرضها على المقرضين.
- خلق مناطق صناعية ومناطق متخصصة، كحدائق الأعمال وحاضنات الأعمال المتخصصة، عن طريق القطاع الخاص. وتفعيل دور هيئة المناطق الصناعية لتوفير أماكن وفرص عمل لصغار أصحاب الأعمال.
- تقليص تدخل الدولة في القطاع الخاص وإلغاء الآليات غير المدروسة للإقراض من المصارف المتخصصة لفئة دون غيرها، حيث يشوب هذه الآليات الفساد والمحسوبية، كما أنّ المصارف المتخصصة لا تلتزم بمعايير الاختيار والتمويل التي تضمن العدالة والشفافية.
- تعزيز مبدأ الشفافية ومحاربة الوساطة لإيجاد فرصة عادلة للجميع في التنافس النزيه.
- تعزيز العدالة في خلق الفرص والمنافسة بين الشركات العامة المملوكة من الدولة وشركات القطاع الخاص، وعدم إعطاء الشركات العامة أي مزايا تفضيلية، وعدم إعفائها (كما يحصل في أغلب الأحيان) من الضرائب والرسوم الجمركية، وعدم إعطاء الأولوية في التعاقد للجهات العامة.
- دعم بناء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بعيداً عن تدخل مؤسسات الدولة، وذلك بتوفير البنية التحتية المناسبة لهذه المشاريع وتوفير آليات ومصادر التمويل، وتفعيل دور ضمان الإقراض مع الحد من تدخلاته في اتخاذ القرارات، وإيجاد حلول للملكية العقارية، وتعزيز الضمانات للمصارف التجارية.
- العمل على تقويم الاقتصاد غير الرسمي من الناحية العلمية، ورسم الخطط لاستيعابه في الاقتصاد الرسمي، والاستفادة في ذلك من التجارب الناجحة في الدول الأخرى، وخصوصاً على صعيد آليات دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الاقتصادية. وتقتضي هذه الخطوة الاعتراف أوّلاً بضرورة هذا الدمج، ويلي ذلك اقتراح آليات بسيطة وميّسرة لعمليات القيد والتسجيل المتعلّقة بمؤسسات الاقتصاد غير الرسمي، وإيجاد مزايا تحفيزية لها، كالإعفاءات الضريبية والإعفاء من رسوم التسجيل وغير ذلك.

في ما يخص الخصخصة

- وضع خطط تنفيذية واضحة لخصخصة الشركات العامة. وتحديد الشركات المستهدفة بذلك، خاصة الشركات العامة غير القادرة على التطور والتي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإعادة تطويرها وتمكينها من المنافسة.

- إنشاء جسم منفصل لدراسة وضع الشركات والمؤسسات المطروحة للخصخصة وتقويم أصولها واقتراح آليات الخصخصة المناسبة لها، وتقرير ما إذا كانت ستكون خصخصة كاملة أم خصخصة محدودة، وذلك عن طريق المشاركة أو الإيجار.
- تعزيز مبدأ الشفافية في الهيئات المطروحة للخصخصة وإعطاء فرصة عادلة للجميع للمشاركة فيها.
- يمكن للدولة الامتناع عن خصخصة بعض المجالات ذات الطبيعة السيادية، كالطيف الترددي (frequency spectrum)، والبنية التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء، واقتصار الخصخصة على المشاريع الخدمية والصناعية.
- وضع آليات لاحتواء العمالة الفائضة والناتجة من أعمال الخصخصة، وخلق فرص وظيفية لهؤلاء العمال والموظفين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم لملاءمة سوق العمل.

في ما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي

- التعديل في التشريعات الحالية المتعلّقة بالأعمال التجارية والاستثمار الأجنبي، كالقانون رقم 23 لسنة 2010، وقانون تشجيع الاستثمار رقم 9 لسنة 2010، وذلك لتتماشى وتحقيقَ الأهداف المرجوة من الاستثمار. كذلك يجب إصدار تشريعات إضافية متعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبأنظمة تنفيذ وتشغيل ونقل ملكية المشروعات وغيرها، وذلك لتحفيز المستثمرين الأجانب والمحليين للدخول والاستثمار في السوق الليبية.
- إصدار ضمانات سيادية لتشجيع الاستثمار، خاصة في البنى التحتية، حيث يمكن للصناديق السيادية أن تلعب دوراً مهمّاً، سواء عبر المشاركة أم الدعم أم إعطاء الضمانات اللازمة.
- تسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتأشيرات الدخول والقرارات الاستثمارية وتحويل الأموال، والحد من تدخُّل الجهات الأمنية واحترام الدولة للالتزامات التعاقدية.
- تهيئة السوق الليبية لمنافسة الأسواق الأخرى، وذلك بدراسة الأسواق المنافسة الأخرى وتحديد المزايا التنافسية التي يمكن أن تمنح في السوق الليبية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، كالتركيز على الاستثمار في المجال السياحي والبحري وإعادة الإعمار والبنية التحتية والاتصالات.
- تطوير القطاع المصرفي وآليات التمويل لتتماشى والتطورَ الدولي، خاصة في مجال استثمار المدّخرات وتحويل المبالغ وفتح الاعتمادات وإعادة الاستثمار وغير ذلك.

في ما يخص إدارة الموارد الطبيعية والتوزيع العادل للثروات

يجب وضع آلية واضحة وشفافة لإدارة وتوزيع الموارد الطبيعية توزيعاً عادلاً على المناطق والاستفادة منها للأجيال الحالية والقادمة والمساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي. ثمّة عدة اقتراحات لتوزيع الثروة أو إدارة مواردها تحتاج إلى تقييم ممنهج لاختيار الأفضل منها وتبنيها بما يتماشى والحالة الليبية، ومنها على سبيل المثال:

- **التصنيفات السبع:** توزيع العوائد على سبع فئات تشمل: الجيل الحاضر والمستقبل، والحكومات المركزية والمحلية، ومناطق إنتاج النفط، ومناطق عبوره، ومناطق تصديره وتكريره، وذلك بحيث يرتكز عمل الحكومات المركزية على البنى التحتية الاستراتيجية والعدل والخارجية والدفاع، فيما تتولّى الحكومات المحلية البنى التحتية المحلية والتعليم والصحة.
- **الحقوق الأربعة:** توزيع العوائد على أربع تصنيفات: وهي الحكومة المركزية، والإدارات المحلية، والعائلات الليبية،

والمواطنين، حيث يقتصر عمل الحكومة المركزية على الأعمال السيادية كما سبقت الإشارة إليه.

- **المناطق الاقتصادية الحرة ذات الطبيعة الخاصة:** استثمار العوائد في بناء مناطق حرة ذات طبيعة خاصة، وذلك بإشراك المؤسسة الليبية للاستثمار والصناديق الاستثمارية، واستخدام أموالها وأصولها كضمان للاستثمار (كذلك يمكن استخدام مخزونات النفط والموارد الطبيعية كضمان).
- **الإدارة المحلية لعوائد الموارد الطبيعية:** إنشاء نظام لامركزي بصلاحيات واسعة للحكومات المحلية في البناء والتطوير والإنفاق بحيث يقتصر دور الحكومة السيادية على الدفاع والأمن والخارجية والعدل، وهي قضايا تُموَل بنسبة كبيرة من الإيرادات العامة للموارد الطبيعية.

في ما يخص مكافحة الفساد

- يتعين على الدولة تبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وفق المنهجية الموضوعة من قِبل منظمة الشفافية الدولية واعتماد المعايير الدولية ذات الصلة واتّباع آليات الشفافية.
- توفير البيانات والمعلومات الدقيقة في الإجراءات والتعاقدات والإنفاق، واتّباع أساليب التشهير بحقّ مرتكبي الجرائم الاقتصادية والمالية وإهدار المال العام والاستغلال الوظيفي وغيرها.
- التركيز على دور الأجهزة الرقابية كديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، ووضع آليات لمراقبة أعمالها لضمان تقديمها الخدمات من دون المساس بالشفافية والعدل.
- تطوير آليات عمل هيئة مكافحة الفساد طبقاً للمعايير الدولية، وتدريب موظفيها على هذه المعايير، ووضع آليات لضمان الشفافية في أداء مهامها بصورة عادلة أمام جميع المستهدفين.
- تجفيف مصادر الفساد خاصة في التعاقدات الحكومية واختلاف أسعار الصرف، وإلغاء الدعم غير المدروس على السلع والمحروقات.
- إقرار الذمة المالية للمسؤولين في الدولة قبل استلامهم مناصبهم، والتأكد من صحتها، وتفعيل الرقابة الإدارية على مؤسسات الدولة على مدار العام ووضع قوانين صارمة لمكافحة الفساد.
- مواكبة الوضع المعيشي للحياة اليومية للحفاظ على العيش الكريم للموظف أو المسؤول، بحيث يحقّق له راتبه جميع احتياجاته الحياتية مع ضمان مستقبل لائق.

رابعاً- خلاصة

يقع على عاتق مَن بيده القرار في ليبيا أن يتخذ إجراءات كفيلة بمعالجة الوضع الاقتصادي الحالي، ومعالجة تشوهاته، وخلق آليات للإصلاح والتعافي الاقتصادي. ويمكن أن يشمل هذا الإجراء تنويع مصادر الدخل والتركيز على بعض القطاعات المهمة كتجارة العبور وبناء القطاع الخاص، وتحفيز الاستثمار الأجنبي بتقديم ضمانات سيادية وتعديل التشريعات النافذة. إنّ نتاج الإجراءات المقترحة سيغير في الوضع الاقتصادي للدولة ويخلق فرصاً استثمارية ووظائف جديدة وسيساعد في المنافسة الإقليمية والدولية.

لائحة بالمنشورات الصادرة عن مشروع ليبيا

Document Number	Title	العنوان
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.2	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Society Part II of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.1	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of Governance and Institutions in Libya Part III of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.8	The economic cost of the Libyan conflict	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.5	Economic cost of the Libyan conflict Executive Summary	الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2/ SUMMARY	Benefits of Peace in Libya :Neighbouring Countries and Beyond Executive Summary	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم ملخص تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.1	Vision for Libya: towards prosperity, justice and strong State institutions	رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.1	Towards an inclusive national identity in light of a just citizenship State	نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.2	Social protection system	منظومة الحماية الاجتماعية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.3	Human capital, youth and women empowerment, and the integration of militant forces	رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلّحين
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.4	The role of the State in sustainable economic development and the strategic positioning of Libya in the global economy	دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتموضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.5	Strengthening the State authority and the rule of law through a fair and independent justice system, and human security based on human rights and the principles of comprehensive justice	تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في ليبيا: دور مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الشاملة في إرساء منظومة مجتمعيّة عادلة، وقضاء نزيه ومستقلّ، وأمن إنسانيّ مستدام
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.6	Restoring trust and reconciliations to establish a national charter	ترميم الثقة والمصالحات: الطريق نحو تأسيس ميثاق وطني ليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.7	Building a State of institutions, regional integration and international cooperation	بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.8	Mechanisms for economic reform and recovery	آليّات الإصلاح والتعافي الاقتصادي

المصادر

Abderrahim-Ben Salah, Kaouther (2018). Libya Country Note, 2018 African Economic Outlook. African Development Bank. Available at https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/country_notes/Libya_country_note.pdf.

Abuhadra, Dia S., and Tawfik T. Ajaali (2014). Labour Market and Employment Policy in Libya. Villa Gualino: European Training Foundation. Available at https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/01BE9A2F283BC6B2C1257D1E0041161A_Employment%20policies_Libya.pdf.

Abu Sneineh, Mohammed (2018). The Role of economy in the Libyan Identity. Benghazi Centre of Law and Society Studies and Van Vollenhoven Institute.

الإسكوا (2020). دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق. الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي.
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3. بيروت.

ليبيا، ديوان المحاسبة الليبي (2017). التقرير السنوي لعام 2017. طرابلس.

ليبيا، مصرف ليبيا المركزي (2018). بيان مصرف ليبيا المركزي بشأن الإيراد والإنفاق خلال الفترة من 01/01/2018 إلى 31/12/2018، 15 كانون الثاني/يناير 2019.

ليبيا، هيئة الرقابة الدولية (2017). التقرير السنوي لعام 2017. طرابلس.

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

E/ESCWA/CL6.GCP/2021/POLICY BRIEF.8

21-00139